

Distr.: General
31 May 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة المستأنفة الأولى

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	ثانياً - خلاصة وافية
2	سانت لوسيا

* CAC/COSP/IRG/2023/1/Add.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

270623 270623 V.23-10169 (A)



ثانياً - خلاصة وإفية

سانت لوسيا

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لسانت لوسيا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

انضمت سانت لوسيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. وهي طرف أيضاً في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، التي انضمت إليها في 23 كانون الثاني/يناير 2003.

وكما هو الحال مع معظم البلدان الأعضاء في الكومنولث، يكون الحاكم العام المعين للدولة ممثلاً لملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بينما يضطلع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بالسلطة التنفيذية. ويتولى إدارة السلطة التشريعية البرلمان المكون من مجلسين.

ويرتكز النظام القانوني لسانت لوسيا على القانون الأنجلوسكسوني وقانون نابليون. وتتمثل الهيئة القضائية العليا في اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص، التي يقع مقرها في المملكة المتحدة. وتخضع سانت لوسيا لأحكام كل من القانون العام والقانون التشريعي.

ويتبع البلد مذهباً قانونياً ثنائياً، ولا تُدمج المعاهدات في القانون الداخلي تلقائياً بمجرد التصديق عليها. وتتطلب عملية إدماج أحكام المعاهدات الدولية سن تشريعات، إذا كانت تلك الأحكام غير متسقة مع القانون الداخلي القائم أو لا تشكل جزءاً منه.

ويتألف الإطار القانوني لمكافحة الفساد بالأساس من الدستور، والقانون الجنائي، وقانون النزاهة في الحياة العامة، وقانون المدعي الخاص، وقانون منع غسل الأموال، وقانون عائدات الجريمة، وقانون تسليم المطلوبين، وقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية.

وتشمل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد قوة الشرطة الملكية في سانت لوسيا، ومكتب المدعي العام، ومكتب مدير النيابة العامة، وهيئة الاستخبارات المالية، ولجنة النزاهة.

وتتمثل المحكمة الدنيا في محكمة المقاطعة أو محكمة الصلح، وهي محكمة ذات اختصاص جزئي. وتتولى المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي، التي أنشئت في عام 1967 ومقرها كاستريز، مسؤولية إقامة العدل في الدول الأعضاء فيها، بما فيها سانت لوسيا. وتمثل محكمة العدل لدول الجماعة الكاريبية محكمة الاستئناف النهائي، حيث تحل محل المجلس الملكي الخاص بوصفها محكمة الملاذ الأخير في المسائل المدنية والجنائية.

ونظام العدالة الجنائية في البلاد قائم بطبيعته على التقاضي الاختصاصي. ويتولى كل من الشرطة ومدير النيابة العامة مسؤولية الملاحقات الجنائية، حسب خطورة القضية. ويحدد القانون الجرائم التي تعتبر من الجُنح والجرائم الأكثر خطورة، وإن كانت الجُنح عادةً هي الجرائم التي يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها ستة أشهر. وفيما يتعلق بالجرائم الخطيرة، تجري الشرطة التحقيقات، ويقدم مدير النيابة العامة الدعاوى الناتجة عن التحقيقات أمام المحكمة العليا. ويكفل الدستور إقامة محاكمة عادلة من قبل محكمة مستقلة ونزيهة في غضون فترة زمنية معقولة (المادة 8).

2- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

1-2- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد 15 و16 و18 و21)

تشمل الأفعال المجرّمة في قانون النزاهة في الحياة العامة الجرائم التي يرتكبها "أشخاص نشطون في الحياة العامة" (المادة 2 والملحق 1 للقانون)، في حين تشمل الأفعال المجرّمة في قانون المدعي الخاص الجرائم التي يرتكبها "موظفون عموميون" (المادة 2 من القانون؛ والفصل 1-1 من الدستور). وعلى الرغم من امتثال هذين المصطلحين للمادة 2 من الاتفاقية إلى حد كبير، فإنهما لا يشملان الموظفين غير العاملين بأجر، كما أن نطاق الموظفين العموميين الأجانب لا يشمل موظفي المنظمات الدولية العمومية.

وقد جرّمت سانت لوسيا ارتشاء الموظفين العموميين الوطنيين (المادة 31 والملحق 2 لقانون النزاهة في الحياة العامة؛ وملحق قانون المدعي الخاص). ولا يجرم الرشو وورشو الموظفين العموميين الأجانب إلا عندما يرتكبه موظفون عموميون (المادة 31 والفقرتان (د) و(و) من الملحق 2 لقانون النزاهة في الحياة العامة؛ والفقرتان (ح) و(ي) من ملحق قانون المدعي الخاص).

ولا يُجرّم في سانت لوسيا ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب وورشو موظفي المنظمات الدولية العمومية، ولا الرشو والارتشاء في القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن المتاجرة بالنفوذ وقبول المتاجرة بالنفوذ لا يجزمان على وجه التحديد، فإن عناصر هذا السلوك الإجرامي مشمولة بالمادة 31 والملحق 2 لقانون النزاهة في الحياة العامة. وعلاوة على ذلك، يجرم قانون المدعي الخاص استغلال الموظفين العموميين لنفوذهم الحقيقي أو المفترض للحصول على مزية غير مستحقة لأنفسهم أو لأشخاص آخرين (الفقرة (د) من الملحق). ولا تجرم المتاجرة بالنفوذ ولا قبول المتاجرة بالنفوذ من جانب أشخاص غير الموظفين العموميين.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان 23 و24)

يتماشى تعريف عائدات السلوك الإجرامي الوارد في المادة 2 من قانون منع غسل الأموال مع التعريف المقابل الوارد في المادة 2 (هـ) من الاتفاقية.

وتجرم المادة 28 من قانون منع غسل الأموال إبدال عائدات الجريمة أو إحالتها. ولا ينص القانون الداخلي على أي اشتراطات فيما يتعلق بالغرض المحدد الذي يخفى أو يموّه من أجله المصدر غير المشروع للممتلكات، ولا يشترط علم الشخص الذي يقوم بإبدال عائدات الجريمة أو إحالتها بأن تلك الممتلكات هي عائدات متأتية من جريمة لكي يشكل ذلك السلوك فعلاً مجرماً.

ويجرّم أيضاً الدخول أو الضلوع في ترتيب ييسر اكتساب عائدات السلوك الإجرامي أو السيطرة عليها أو الاحتفاظ بها أو استخدامها نيابة عن شخص آخر (المادة 29 من القانون). ولكي يشكل هذا السلوك جريمة، فإنه يلزم معرفة المصدر غير المشروع للعائدات.

ويجرّم تمويه الممتلكات وإخفائها، بما في ذلك تمويه وإخفاء كيفية التصرف فيها أو مكانها أو حركتها أو طبيعتها أو ملكيتها، أو أي حق يتعلق بالممتلكات (المادة 28 (1) (ب) و(3) من القانون).

وقد جرمت سانت لوسيا اكتساب الممتلكات واستخدامها إذا كان الشخص على علم بأن هذه الممتلكات هي، أو تمثل كلياً أو جزئياً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عائدات سلوك إجرامي لشخص آخر (المادة 30 (1) من القانون). وفي حالة حيازة ممتلكات متأتية عن جريمة، يكفي أن يكون لدى الشخص أسباب وجيهة للاعتقاد بأن

الممتلكات هي، كلياً أو جزئياً وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، عائدات متأتية عن سلوك إجرامي (المادة 30 1) ألف) من القانون). ويجرم أيضاً غسل الأموال لحساب الذات (المادة 28 من القانون). وتنظم المادتان 29 (1) و31 من القانون الشروع في ارتكاب غسل الأموال أو المشاركة في ارتكابه أو التعاون أو التآمر على ارتكابه أو تسهيله أو إسداء المشورة بشأنه. وتجزم المشاركة في جماعة منظمة بغرض تيسير ارتكاب فعل إجرامي أو ارتكاب فعل إجرامي (المادة 3 من قانون مكافحة العصابات). وفي سانت لوسيا، تُعتبر جميع الجرائم الخطيرة والجُنْح، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في الخارج، جرائم أصلية وفقاً لتعريف "السلوك الإجرامي" (المادة 2 من قانون منع غسل الأموال). وتجزم المادتان 28 و30 من قانون منع غسل الأموال إخفاء العائدات المتأتية عن السلوك الإجرامي وتمويهها وحيازتها، بما في ذلك من جانب أشخاص لم يشاركوا في الفعل المجرّم.

الاختلاس وإساءة استغلال الوظائف والإثراء غير المشروع (المواد 17 و19 و20 و22)

جرّمت سانت لوسيا استخدام الموظفين العموميين للممتلكات استخداماً غير سليم وتسريبها (المادة 31 والملحق 2 لقانون النزاهة في الحياة العامة). وعلى الرغم من أن الاختلاس غير مشمول على وجه التحديد، فإن اختلاس الممتلكات الاحتيالي عن طريق خيانة الأمانة مجرم (المادتان 203 و205 من القانون الجنائي)؛ وهذا لا يشمل المنافع التي تعود على الأطراف الثالثة. وقد جرّمت سانت لوسيا إساءة استغلال الوظائف (المادة 31 والملحق 2 لقانون النزاهة في الحياة العامة؛ وملحق قانون المدعي الخاص). ويجرم الاكتساب المباشر أو غير المباشر للممتلكات وغيرها من الموارد التي لا تتناسب مع المصادر المشروعة لدخل الموظف العمومي (المادة 31 والملحق 2 لقانون النزاهة في الحياة العامة؛ وملحق قانون المدعي الخاص). ويجرم اختلاس أي نوع من الممتلكات، بما في ذلك الأموال الخاصة أو الأوراق المالية أو أي شيء ذي قيمة، في القطاع الخاص (المادة 197 من القانون الجنائي).

إعاقه سير العدالة (المادة 25)

يجرم استخدام أي وسائل، بما في ذلك الوسائل المنصوص عليها في المادة 25 من الاتفاقية، لدفع أي شخص إلى التقاعس عن أداء واجباته بوصفه شاهداً أو مخالفة أمر يقضي بتقديم أدلة في الإجراءات القضائية (المادة 375 من القانون الجنائي) واستخدام العنف لردع شخص عن الشهادة (المادة 377 أ) من القانون). وثمة بند عام بشأن المساعدة والتحريض على شهادة الزور (المادة 392 من القانون). ويجرم كذلك فساد الناخبين والمحلفين (المواد 410 إلى 416 من القانون).

وقد جرّمت سانت لوسيا أيضاً استخدام العنف أو الخداع بقصد ردع أي شخص عن التصرف بأي صفة رسمية (المادتان 419 و420 من القانون الجنائي). وتجزم المادة 377 كذلك استخدام العنف لتخويف الموظفين القضائيين والقضاة وقضاة التحقيق والمحلفين والمدعين العامين وغيرهم من الأطراف في الإجراءات القانونية.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة 26)

يشمل تعريف "الشخص" في القانون الداخلي الأشخاص الاعتباريين (المادة 34 من قانون التفسير). بيد أن التشريعات لا تحدد دائماً العقوبة المنطبقة على الشخصيات الاعتبارية.

وقد أكدت السلطات أن مسؤولية الشخصيات الاعتبارية مستقلة عن مسؤولية الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون فعلاً مجزماً.

وأثناء الزيارة القطرية، لم تكن سانت لوسيا قد أدانت أي شخصيات اعتبارية لمشاركتها في أفعال مجرمة وفقاً للاتفاقية.

المشاركة والشروع (المادة 27)

كل من يحرض على ارتكاب جريمة أو يأمر بارتكابها أو يشجع على ارتكابها، حتى وإن ارتكبت الجريمة في الخارج، يرتكب فعل المساعدة والتحريض ويعتبر شريكاً في الجريمة (المادتان 62 و63 من القانون الجنائي). ويخضع الشريك في الجريمة لنفس العقوبة التي يخضع لها الجاني الرئيسي (المادة 71 من القانون الجنائي). ويرد حكم مماثل في قانون النزاهة في الحياة العامة (المادة 31 والملحق 2) وملحق قانون المدعي الخاص.

ويعاقب أي شروع في جريمة بموجب المادة 77 من القانون الجنائي، حتى لو كان ارتكاب الجريمة غير ممكن. ويتناول الملحق 2 لقانون النزاهة في الحياة العامة أيضاً الشروع في ارتكاب فعل مجرم.

ويعاقب على حيازة معدات أو أدوات أو مواد أو غيرها من الأجهزة بنية استخدامها في ارتكاب جريمة يُرجح أن تعرض الحياة للخطر، أو في التزوير أو في ارتكاب جريمة متعلقة بالمال أو أي جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة 10 سنوات (المادة 80 من القانون الجنائي).

ويجزم كذلك الشروع والمساعدة والتحريض وإسداء المشورة والشراء والتآمر بشأن الأفعال المجرمة فيما يتعلق بغسل الأموال (المادة 31 من قانون منع غسل الأموال).

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان 30 و37)

عملاً بالمبادئ التوجيهية القضائية العامة المتعلقة بإصدار الأحكام (المادة 1102 من القانون الجنائي)، يجب أن تكون شدة العقوبة متناسبة مع شدة الفعل المجرم. ويعاقب على أفعال الفساد المجرمة بموجب قانون النزاهة في الحياة العامة بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات وغرامة لا تتجاوز 500 000 دولار من دولارات شرق الكاريبي، حسب طبيعة الفعل المجرم (المادة 31). وبموجب قانون المدعي الخاص، تشمل العقوبات غرامات تصل إلى مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي والسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات (المادة 24).

ولا يتمتع الموظفون العموميون في سانت لوسيا بالحصانة في حالة ارتكاب أعمال إجرامية. وتنص المادة 42 من الدستور على حصانات معينة لأعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس النواب فيما يتعلق بما يصدر عنهم من قول منطوق أو مكتوب أثناء اضطلاعهم بمهام عملهم. ويتمتع قضاة التحقيق والمدعون العامون وكتبة المحكمة بالحماية من المطالبات بالتعويض عن الأفعال التي يقومون بها بحسن نية في إطار ممارستهم لمهامهم (المادة 1257 من القانون الجنائي). ويتمتع أعضاء لجنة النزاهة بحصانة وظيفية فيما يتعلق بأي عمل يُرتكب أو يمتنع عن القيام به بحسن نية (المادة 43 من قانون النزاهة في الحياة العامة).

ولمدير النيابة العامة سلطة إقامة أي دعوى جنائية أو مباشرتها أو وقفها في أي مرحلة قبل صدور الحكم. ولا يخضع مدير النيابة العامة، في ممارسة سلطاته، لتوجيه أو رقابة من أي شخص آخر أو سلطة أخرى. وأثناء الزيارة القطرية، لم يكن مدير النيابة العامة قد منع إجراء أي محاكمات.

ويقضي قانون النزاهة في الحياة العامة بوجوب إقامة جميع المحاكمات، مع استثناءات قليلة، بموافقة خطية من مدير النيابة العامة أو المدعي العام. وتخضع مهام المدعي الخاص لسلطات مدير النيابة العامة (المادة 8 من قانون المدعي الخاص).

ويمكن الإفراج عن المتهمين في سانت لوسيا بشروط معقولة تقضي إلى ضمان مثولهم أمام المحكمة أو في الإجراءات السابقة للمحاكمة (المادة 3 (5) من الدستور). ومن حيث المبدأ، يحق للمدعى عليه الإفراج عنه بكفالة، ويجب أن تكون شروط الإفراج بكفالة معقولة (المادة 592 من القانون الجنائي). ويمكن أن يخضع منح الكفالة لشروط معينة، مثل تسليم جواز سفر المدعى عليه أو الالتزام بالحضور إلى مركز الشرطة (المادة 601 من القانون). ويمكن رفض الإفراج بكفالة إذا اقتضت المحكمة، في جملة أمور، بأن المدعى عليه لن يسلم نفسه للاحتجاز (المادة 593 (1) (أ) من القانون).

وتنظم المادة 1141 (6) من القانون الجنائي معايير قبول الإفراج المشروط، ويتوقف تحديد الأهلية له على العقوبة المفروضة والمدة المنقضية منها (المادة 1140 من القانون). وينظم الدستور مسألة صلاحية العفو (المادتان 74 و75).

ويخضع الموظفون العموميون لتطبيق إجراءات تأديبية فيما يتعلق بانتهاكات لوائح لجنة الخدمة العامة (الإجراءات التأديبية) وأوامر موظفي الخدمة العامة في سانت لوسيا، بما في ذلك عندما يقر هؤلاء الموظفون بالذنب في تهمة جنائية. وتتمتع لجنة الخدمة العامة بصلاحيات ممارسة السلطة التأديبية على الأشخاص الذين يتقلدون مناصب عامة بالأصل أو الوكالة (المادة 86 من الدستور). ولا يمكن عزل الموظفين العموميين إلا بعد اتخاذ إجراءات تأديبية وفي حالة كون إيقافهم عن العمل أو إعادة انتدابهم يدخل في نطاق اختصاص لجنة الخدمة العامة أو رئيس الإدارة (البند 5 من لوائح لجنة الخدمة العامة (الإجراءات التأديبية)).

وتحدد المادتان 26 و32 من الدستور معايير فقدان أهلية التعيين ضمن أعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، بما في ذلك أن يكون الشخص محكوماً عليه بالإعدام أو يقضي فترة عقوبة بالسجن تتجاوز 12 شهراً. وتصيح مناصب الموظفين العموميين الآخرين شاغرة إذا حُكم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (المادة 1135 من القانون الجنائي). ولا تنطبق هذه الأحكام على الأشخاص الذين يشغلون مناصب في مؤسسة تملكها الدولة كلياً أو جزئياً.

وتمثل إعادة تأهيل الجناة أحد أهداف إصدار الأحكام (المادة 1102 من القانون الجنائي).

ويجوز لمجلس الوزراء أن يحكم بجزء من أي عقوبة أو غرامة مفروضة، أو أموال مدفوعة، لأي شخص تتحقق الإدانة من خلاله (المادة 1258 من القانون الجنائي). وتسمح القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة 1100 من القانون الجنائي للمحكمة بتخفيف عقوبة الجاني إذا أبدى تعاوناً كبيراً في التحقيقات أو الإجراءات القضائية. ويمكن لمدير النيابة العامة أن يأمر بوقف الإجراءات وأن يسحب أي لائحة اتهام وأن يطرح أو يقدم لائحة اتهام جديدة أمام المحكمة (المادتان 651 و 652 من القانون الجنائي). ويمكن استخدام هذه الصلاحيات للأغراض المبينة في الفقرة 3 من المادة 37 من الاتفاقية.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان 32 و33)

لا يتوافر لدى سانت لوسيا أي تشريعات أو برامج لحماية الشهود. وعلى الرغم من وجود بعض التدابير لحماية الأدلة (المادة 29 من قانون الأدلة)، فإنها لا تبدو كافية لضمان سلامة الشهود والخبراء والضحايا. وقد كان ثمة مشروع قانون لحماية الشهود قيد الإعداد خلال الزيارة القطرية.

وتوفر سانت لوسيا الحماية من المعاملة غير المبررة للأشخاص الذين يبلغون عن أعمال الفساد. فأى شخص يقدم شكوى إلى لجنة النزاهة بحسن نية واعتقاد وجيه بأنها صحيحة إلى حد كبير، وحين يكون من المعقول في ظل هذه الظروف تقديم الشكوى، يتمتع بالحماية من الأعمال الانتقامية والدعاوى المدنية والجنائية (المادة 33 من قانون النزاهة في الحياة العامة). وتوفر المادة 26 من قانون المدعي الخاص الحماية من الأعمال الانتقامية القانونية والمتصلة بالعمل لأي شخص يقدم شكوى بحسن نية.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان 31 و40)

يرد تعريفاً عائدات الجريمة والممتلكات المشبوهة في المادة 2 من قانون عائدات الجريمة. ويتماشى مفهوم الممتلكات المشبوهة مع تعريف عائدات الجريمة المنصوص عليه في المادة 2 من الاتفاقية. والأفعال المجرّمة المنصوص عليها في قانون النزاهة في الحياة العامة وقانون منع غسل الأموال، فضلاً عن الأفعال المجرّمة الخطيرة والأفعال المجرّمة التي يمكن أن تنتظر فيها محكمة جزئية أو بناء على لائحة اتهام في سانت لوسيا، مدرجة ضمن فئة "أفعال مجرّمة ذات صلة" ومن ثم فهي تعتبر سلوكاً إجرامياً لأغراض قانون عائدات الجريمة. وعند الإدانة، يمكن التجريد من الممتلكات المشبوهة لصالح التاج، ومصادرة المنافع المتأتية من ارتكاب السلوك الإجرامي (المواد 4 و9 و17 من قانون عائدات الجريمة).

ويجوز تجريد الشخص من الممتلكات المستخدمة أو المخصصة للاستخدام في فعل مجرّم (المادة 2 من قانون عائدات الجريمة؛ والمادة 80 من القانون الجنائي).

وتمكّن التدابير المدرجة في الجزء 3 من قانون عائدات الجريمة السلطات من اتخاذ تدابير تحفظية لتحديد عائدات الجريمة وتتبعها وحجزها. وتشمل هذه التدابير أوامر التفتيش (المواد 24 إلى 27 من القانون؛ المادة 624 من القانون الجنائي)، والأوامر الجزرية (المادتان 30 و31 من القانون) وأوامر تقديم المعلومات والتفتيش (المادة 41 من القانون). وتنظم المادة 23 من قانون منع غسل الأموال تجميد العائدات المشتبه في أنها متأتية عن جريمة.

وعلى الرغم من أنه يجب على الشرطة وقضاة التحقيق بذل قدر معقول من العناية لضمان الحفاظ على الممتلكات المحجوزة (المادة 28 من قانون عائدات الجريمة؛ المادة 626 من القانون الجنائي)، لم تنشئ سانت لوسيا نظاماً لإدارة الممتلكات المجمدة أو المحجوزة أو المصادرة.

ويمكن التجريد على أساس القيمة في ظل ظروف معينة، كما في حالة كون الممتلكات مختلطة (المادة 14 من قانون عائدات الجريمة). ويجوز أيضاً تجريد القيمة المعادلة للممتلكات المحولة والمبدّلة والمختلطة، وكذلك الإيرادات أو المنافع الأخرى المتأتية من تلك العائدات الإجرامية.

وتسري أحكام قانون منع غسل الأموال بصرف النظر عن أي التزامات متعلقة بالسرية (المادة 35). ويحمي القانون من المسؤولية أيضاً المؤسسات المالية والأشخاص الذين يزولون أنشطته تجارية أخرى ويكشفون عن معلومات لهيئة الاستخبارات المالية في انتهاك لاشتراخ أو عقد (المادة 16).

وفي الحالات التي تتجاوز فيها قيمة جميع ممتلكات الشخص المدان التي يمكن التحقق منها قيمة جميع ممتلكاته التي يمكن التحقق منها قبل ارتكاب الفعل المجرّم، يجوز للمحكمة أن تستنتج أن هذه الزيادة هي ممتلكات مشبوهة وتأمّر بتجريدتها منها (المادة 9 (2) من قانون عائدات الجريمة). وتعتبر إجراءات التجريد من عائدات الجريمة ومصادرتها إجراءات مدنية وليست جنائية لأغراض تحديد عبء الإثبات أو معيار الإثبات (المادة 62 من القانون). وتتمتع حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية بالحماية في إطار إجراءات الحجز والتحفّظ والمصادرة (المواد 9 و12 و29 و38 من قانون عائدات الجريمة).

وتبطل الأحكام الواردة في قانون منع غسل الأموال للالتزامات المتعلقة بالسرية. وتتمتع هيئة الاستخبارات المالية بسلطات واسعة نتيج لها الحصول على المعلومات من المؤسسات المالية والأشخاص الذين يمارسون نشاطاً تجارياً (المادة 6 من القانون).

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان 29 و 41)

فيما يتعلق بالجُنْح، فإن فترة التقادم لتقديم الشكوى هي ستة أشهر إذا لم يُنص على حد زمني آخر (المادة 671 من القانون الجنائي). وتُستثنى بعض الأفعال المُجرّمة من فترة التقادم تلك، وإن لم يكن الفساد من بينها. وبمجرد انقضاء هذه الفترة، لا يمكن المحاكمة على ذلك الفعل المُجرّم إلا إذا كان يستوجب المحاكمة أيضاً بناءً على لائحة اتهام (المادة 774 من القانون الجنائي). ولا توجد فترة تقادم للأفعال المُجرّمة التي يُحاكَم عليها بناءً على لائحة اتهام؛ بيد أن أفعال الفساد المجرمة لا تستوجب جميعها المحاكمة بناءً على لائحة اتهام. وقد خُلص إلى أن فترة الستة أشهر المحددة يمكن أن تشكل عقبة أمام الملاحقة القضائية الفعالة لأفعال مجرمة بعينها. وتؤخذ الإدانات الأجنبية في الاعتبار في سانت لوسيا عندما تتوافر لدى مكتب السجلات الجنائية في سانت لوسيا سجلات بالإدانة وتحقق ازدواجية التجريم (المادة 4 من قانون السجلات الجنائية (إعادة تأهيل الجناة)).

الولاية القضائية (المادة 42)

بصفة عامة، تتمتع محاكم سانت لوسيا بولاية قضائية على الأفعال المُجرّمة المرتكبة داخل إقليمها وعلى بعد 3 أميال من أي جزء منه (المادة 1086 من القانون الجنائي). وباستثناء حالات غسل الأموال، التي تُستَترَط فيها ازدواجية التجريم، لم تعتمد سانت لوسيا مبدأ الشخصية الإيجابية أو السلبية ولا أنشأت ولاية قضائية على الجرائم عندما يكون الجاني المزعوم موجوداً في إقليمها ولم يتم تسليمه. ولا تشمل ولاية البلد القضائية على وجه التحديد الجرائم المرتكبة على متن السفن التي ترفع علم سانت لوسيا أو الطائرات المسجلة بمقتضى قوانينها.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان 34 و 35)

يجوز للمحكمة عند إصدار حكم بالإدانة بجريمة غسل الأموال أن تأمر، بالإضافة إلى أي عقوبة أخرى، بتعليق أو إلغاء رخصة العمل (المادة 33 باء من قانون منع غسل الأموال). ولا يمكن إلغاء العقود إلا في الحالات التي يحدث فيها خرق جوهري من جانب أحد الطرفين. ويجوز إنهاء عقود المشتريات العامة إذا لم تعد تخدم المصلحة العامة، كما في حالات الفساد، ويجوز تعليق العطاءات في حالات الفساد (المادتان 94 و 114 (1) من قانون المشتريات العامة). ويجوز لأي شخص لحق به ضرر أن يرفع دعوى للانتصاف المدني (المادة 1207 من القانون الجنائي). ويمكن أيضاً منح تعويض في الإجراءات الجنائية (المادة 1210 من القانون).

السلطات المتخصصة والتنسيق بين الوكالات (المواد 36 و 38 و 39)

في سانت لوسيا، تقع ولايات إنفاذ القانون على عاتق مكتب مدير النيابة العامة وقوة الشرطة الملكية في سانت لوسيا ومكتب المدعي العام. وتتولى لجنة النزاهة التحقيق في قضايا الفساد بموجب قانون النزاهة في الحياة العامة. وأثناء الزيارة القطرية، كانت سانت لوسيا قد سنّت في الأونة الأخيرة تشريعاً بشأن تعيين المدعي الخاص للتحقيق في الفساد بين الموظفين العموميين ومقاضاة مرتكبيه. إلا أن المدعي الخاص لم يكن قد عُيّن بعد.

وعلاً بالمادة 8 من قانون النزاهة في الحياة العامة، تؤدي لجنة النزاهة مهامها بصورة مستقلة ويعين الحاكم العام أعضائها، وفقاً لنصيحة رئيس الوزراء، الذي يجب أن يتشاور مع زعيم المعارضة (المادة 118 من الدستور). ولا يمكن تعيين أعضاء مجلس النواب وموظفي الحكومة السابقين أعضاءً في اللجنة (المادة 3 من قانون النزاهة في الحياة العامة). وتحمل جميع النفقات التي تتكبدها اللجنة على الصندوق الموحد (المادة 39

من القانون). وتعيّن لجنة الخدمات القضائية والقانونية المدعي الخاص بعد التشاور مع المدعي العام (المادة 4 (1) من قانون المدعي الخاص)، بينما تعين لجنة الخدمات القضائية والقانونية أو لجنة الخدمة العامة موظفيه، تبعاً لدورهم (المادتان 16 و 17 من قانون المدعي الخاص). ويخصص البرلمان أموالاً للمدعي الخاص (المادة 21 من قانون المدعي الخاص).

ووفقاً للمادة 40 من قانون النزاهة في الحياة العامة، فإن الشرطة ملزمة بمساعدة لجنة النزاهة عند الطلب. ويجوز لهيئة الاستخبارات المالية أن تنشر معلومات لفائدة إدارة الجمارك والمكوس، وإدارة الإيرادات الداخلية، ومفوض الشرطة، ومدير النيابة العامة (المادة 5 (2) (هـ) من قانون منع غسل الأموال). وقد وُقِّع عدد من الوكالات الوطنية مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون الوطني. ويجري كذلك تعزيز التعاون فيما بين الوكالات من خلال إنشاء لجان تتألف من ممثلين رفيعي المستوى من مختلف المؤسسات.

وهيئة الاستخبارات المالية مكلفة بإصدار مبادئ توجيهية للمؤسسات المالية أو الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً تجارياً بشأن الامتثال لقانون منع غسل الأموال (المادة 6 (1) (و) من القانون) وقد اضطعت بأنشطة تدريبية لموظفي القطاع الخاص.

ويجوز لأي شخص في سانت لوسيا أن يقدم شكوى إلى لجنة النزاهة إذا كان يعتقد أن شخصاً في الحياة العامة قد ارتكب فعلاً من أفعال الفساد (المادة 32 من قانون النزاهة في الحياة العامة).

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توخياً لمواصلة تعزيز تدابير مكافحة الفساد، يوصى بأن تقوم سانت لوسيا بما يلي:

- إدراج الموظفين غير العاملين بأجر في تعريف "الموظف العمومي"، وإدراج موظفي المنظمات الدولية العمومية في تعريف "الموظفين الأجانب" (توصية عامة).
- تجريم الرشو عندما يرتكبه أشخاص غير الموظفين العموميين (المادة 15 (أ) من الاتفاقية).
- تجريم رشو الموظفين العموميين الأجانب عندما يرتكبه أشخاص غير الموظفين العموميين، وإدراج موظفي المنظمات الدولية العمومية في نطاق هذا الفعل المجرّم (المادة 16 من الاتفاقية، الفقرة 1).
- النظر في تجريم ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية (المادة 16 من الاتفاقية، الفقرة 2).
- تجريم اختلاس الموظفين العموميين للممتلكات، بما في ذلك لفائدة أطراف ثالثة، على نحو أكثر توافراً مع المادة 17 من الاتفاقية.
- النظر في تجريم المتاجرة بالنفوذ وقبول المتاجرة بالنفوذ عندما يرتكبها أشخاص غير الموظفين العموميين (المادة 18 من الاتفاقية).
- النظر في تجريم الرشو والارتشاء في القطاع الخاص، على النحو المحدد في المادة 21 من الاتفاقية.
- تحديد مسؤولية الشخصيات الاعتبارية عن المشاركة في جميع الأفعال المجرّمة وفقاً للاتفاقية، وتحديد العقوبات المنطبقة في تشريعاتها (المادة 26 من الاتفاقية، الفقرتان 1 و 4).
- تحديد فترة تقادم أطول لبدء الإجراءات المتعلقة بالأفعال المجرّمة المنصوص عليها في الاتفاقية (المادة 29 من الاتفاقية).

- النظر في وضع إجراءات لإسقاط الأهلية عن الأشخاص المدانين بارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية لتولي مناصب في منشآت مملوكة كلياً أو جزئياً للدولة (المادة 30 من الاتفاقية، الفقرة 7).
- اعتماد تدابير لتنظيم إدارة السلطات المختصة للممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة (المادة 31 من الاتفاقية، الفقرة 3).
- اتخاذ تدابير مناسبة لتوفير الحماية الفعالة للشهود والخبراء والضحايا، فضلاً عن الجناة المتعاونين، بسبل منها سن تشريعات محددة، والنظر في الدخول في اتفاقات أو ترتيبات مع دول أخرى لتغيير أماكن إقامة هؤلاء الأشخاص (المادة 32 والمادة 37 من الاتفاقية، الفقرة 4).
- مواصلة تعزيز التدابير لتوفير الحماية من أي معاملة لا مسوّغ لها لأي شخص يقوم، بحسن نية ولأسباب وجيهة، بإبلاغ السلطات المختصة عن أي وقائع تتعلق بأفعال مجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية (المادة 33 من الاتفاقية).
- تفعيل مكتب المدعي الخاص من خلال تزويده بما يلزم من إمكانيات وموارد واستقلالية؛ واستشراكاً لاستعراض الدورة الثانية، النظر في تعزيز وظائف مكافحة الفساد لدى السلطات القائمة (المادة 36 من الاتفاقية).
- النظر في الدخول في اتفاقات أو ترتيبات مع دول أخرى بشأن توفير الحماية للأشخاص الذين يقدمون عوناً كبيراً للسلطات المختصة (المادة 37 من الاتفاقية، الفقرة 5).
- أن تُخضع لولايتها القضائية ما جرمته من أفعال وفقاً لهذه الاتفاقية عندما يُرتكب الفعل المجرّم على متن سفينة ترفع علم الدولة أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانينها (المادة 42 من الاتفاقية، الفقرة 1).
- النظر في بسط الولاية القضائية عندما يُرتكب فعل مُجرّم غير غسل الأموال ضد أحد مواطني سانت لوسيا أو من قبله، أو ضد سانت لوسيا خارج أراضيها وعلى بعد 3 أميال من أي جزء منها (المادة 42 من الاتفاقية، الفقرة 2).
- النظر في اتخاذ تدابير لإخضاع الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية لولايتها القضائية عندما يكون الجاني المزعوم موجوداً في إقليمها ولا تقوم بتسليمه (المادة 42 من الاتفاقية، الفقرة 4).

4-2- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

طلبت سانت لوسيا الأشكال التالية من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصل الثالث:

- وضع برامج لإعادة تأهيل المدانين وإعادة إدماجهم في المجتمع (المادة 30 من الاتفاقية).
- وضع وتنفيذ برامج لحماية الشهود والخبراء والضحايا (المادة 32 من الاتفاقية)

3- الفصل الرابع: التعاون الدولي

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين (المطلوبين)، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد 44 و 45 و 47).

يخضع تسليم المطلوبين لقانون تسليم المطلوبين. وينطبق القانون على تسليم المطلوبين فيما يخص البلدان الأعضاء في الكومنولث بموجب أمر من وزير الخارجية، رهناً بقرار سلمي من البرلمان (الجزء 2 من القانون،

المادة 32)؛ والبلدان التي وقَّعت معها معاهدة تسليم، ما لم يقرر الوزير خلاف ذلك (الجزء 3)؛ والدول الأجنبية التي لم توقع معها معاهدة تسليم والتي قد يوافق المدعي العام على تسليم المطلوبين إليها، بناءً على طلب من تلك الدولة الأجنبية، بشرط أن يعلن الوزير مسبقاً دخول القانون حيز التنفيذ فيما يتعلق بتلك الدولة الأجنبية واستيفاء الشروط الواردة في المادتين 39 و40 منه. وبناءً عليه، على الرغم من أن سانت لوسيا تشترط من حيث المبدأ وجود معاهدة لتسليم المطلوبين، فإنه في حالة عدم وجود معاهدة، يوفر قانون تسليم المطلوبين أساساً لنظر المدعي العام في تسليم المطلوبين بناءً على طلب من دولة أجنبية، شريطة استيفاء الشروط الصارمة الواردة في المادتين 39 و40. ومن الممكن أيضاً تسليم الفائزين بموجب قانون تأييد أوامر التوقيف وقانون معاهدة الجماعة الكاريبية المتعلقة بأوامر التوقيف.

ويقصر قانون تسليم المطلوبين (الفقرتان 3 و39) الأفعال المجرّمة التي يمكن تسليم مرتكبيها على تلك المدرجة في ملحق يشمل بعضاً من الجرائم التي تلزم الاتفاقية بتجريمها وليس كلها. وأثناء الزيارة القطرية، كان القانون قيد المراجعة لمعالجة أوجه القصور، ولا سيما تلك التي جرى تحديدها في التقييم المتبادل الذي أجرته فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية⁽¹⁾.

ويتوافر لدى سانت لوسيا معاهدتان ثنائيتان لتسليم المطلوبين - إحداهما مع الولايات المتحدة الأمريكية (1996) والأخرى مع فرنسا (2016) - بالإضافة إلى معاهدات متعددة الأطراف مثل معاهدة الجماعة الكاريبية المتعلقة بأوامر التوقيف. ولا تعتبر سانت لوسيا الاتفاقية أساساً قانونياً للتسليم.

ومنذ عام 2019، لم ترفض سانت لوسيا سوى طلب تسليم واحد فقط لأسباب إنسانية.

ويتولى مكتب المدعي العام مسؤولية تلقي الطلبات واتخاذ الإجراءات بشأنها (المادتان 21 و22 من قانون تسليم المطلوبين). وقد نفذ المكتب المبادئ التوجيهية المتعلقة بتسليم المطلوبين التي تأخذ في الاعتبار درجة استعجال الطلب.

ويُشترط تحقُّق ازدواجية التجريم لتسليم المطلوبين بموجب قانون تسليم المطلوبين عن الأفعال المجرّمة التي يعاقب عليها بالسجن لمدة سنة أو أكثر، بصرف النظر عن المصطلحات المستخدمة في وصف الفعل المجرّم (المادة 3 من القانون).

وتحدد المادتان 6 و8 من قانون تسليم المطلوبين الأسس التي يجوز لسانت لوسيا بناءً عليها رفض طلب التسليم؛ ولا تشمل هذه الأسس الأفعال المجرّمة التي تنطوي على مسائل مالية. وتتص المادة 6 من القانون على أنه لا يجوز تسليم المطلوبين في حالة الجرائم السياسية.

وتتص المادة 12 من القانون على وجوب مثول الشخص المطلوب تسليمه أمام قاض تحقيق في أقرب وقت ممكن عملياً بعد إلقاء القبض عليه. وتتص المادة 31 على إخلاء السبيل قضائياً في حالة تأخر التسليم، أي عندما يظل الشخص رهن الاحتجاز في انتظار التسليم لمدة شهرين بعد اليوم الأول الذي كان من الممكن تسليم الشخص فيه.

ولا يحظر القانون تسليم مواطني سانت لوسيا، وقد سلمت سانت لوسيا اثنتين من مواطنيها منذ عام 2019.

وقد وُضعت تدابير أساسية لضمان المعاملة العادلة للأشخاص المطلوبين للتسليم (المادتان 6 و8 من القانون). ولا تشير تشريعات البلد على وجه التحديد إلى أسس تمييزية لرفض التسليم على أساس الأصل الإثني (المادة 6 (1) من القانون).

(1) اعتمد قانون تسليم المجرمين (المعدل) رقم 10 لعام 2023 بعد الزيارة القطرية.

ولا يتضمن القانون أحكاماً بشأن التسليم التبعي.

وقد جرت العادة على أن تتشاور سانت لوسيا مع الدول الطالبة للتسليم قبل رفضه.

ووقّعت سانت لوسيا اتفاقاً ثنائياً واحداً مع المملكة المتحدة بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم. لكن الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ بعد.

ولا يوجد قانون أو ممارسة بشأن نقل الإجراءات الجنائية، ولم تنشأ حالات تتطلب مثل هذه الاتفاقات.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 46)

يوفر قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية إطاراً أساسياً لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة⁽²⁾. وينطبق القانون على المساعدة المتبادلة بين البلدان الأعضاء في الكومنولث (المادة 4 من القانون) والبلدان التي وقّعت معها سانت لوسيا معاهدات للمساعدة القانونية المتبادلة والتي أُدرجت بموجب القانون من خلال لوائح (المادة 29 من القانون). وبناءً على ذلك، يشترط وجود معاهدة من أجل تقديم المساعدة إلى الدول التي تقع خارج نطاق الكومنولث، غير أن سانت لوسيا قد تقدم المساعدة أيضاً في حالة عدم وجود معاهدة قائمة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. ولم يرفض البلد أي طلبات تلقاها للمساعدة القانونية المتبادلة منذ عام 2019.

ووقعت سانت لوسيا معاهدات ثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة مع الولايات المتحدة (1996) وفرنسا (2016). وسانت لوسيا طرف أيضاً في المعاهدة الكاريبية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية الخطيرة واتفاق الجماعة الكاريبية بشأن إعادة الأصول المستردة أو تقاسمها. ولا يعترف البلد بالاتفاقية بوصفها أساساً للمساعدة القانونية المتبادلة.

ويمثل انقضاء ازدواجية التجريم سبباً إلزامياً للرفض (المادة 18 (2) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). وليس ثمة تدابير متاحة بشأن تقديم مساعدة لا تتطوي على إجراءات قسرية في ظل انقضاء ازدواجية التجريم. ولا تعترف سانت لوسيا بالحق في رفض الطلبات المتعلقة بالأمر التافه، ويُنبت في هذه الأمور على أساس كل حالة على حدة.

وبالنظر إلى أن سانت لوسيا لم تجرّم جميع الأفعال المجرّمة بموجب الاتفاقية، فقد يُعيّد تقديم المساعدة بشأن الأفعال المجرّمة الضالعة فيها شخصيات اعتبارية بسبب شرط ازدواجية التجريم. ولا يُمنع البلد من التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالمسائل الجنائية.

وتنص المادتان 10 و23 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية على نقل السجناء لأغراض المساعدة القانونية المتبادلة. ويجب أن ترفض سانت لوسيا طلبات نقل السجناء في حالة عدم الحصول على موافقة السجن (المادة 18 (2) (ز) من القانون). ولا يتطرق القانون إلى الالتزام بإعادة السجن دون تأخير أو توفير ممر آمن فيما يتعلق بالأفعال المجرّمة السابقة.

ويمثل مكتب المدعي العام السلطة المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة بموجب الاتفاقية (المادة 3 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). وعملاً بالمعاهدات التي وقعتها سانت لوسيا، ينبغي للسلطة المركزية أن تنفذ الطلبات على الفور أو تحيلها، عند الاقتضاء، إلى السلطة المختصة؛ وتنص المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة كذلك على تنفيذ الطلبات وتتبعها ومتابعتها في الوقت المناسب. وترد الطلبات عبر القنوات الدبلوماسية، وتقبل سانت لوسيا نسخاً أولية بصيغة إلكترونية أو عن طريق المنظمة الدولية للشرطة

(2) اعتمد قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (المعدل) رقم 11 لعام 2023 بعد الزيارة القطرية.

الجنائية (الإنتربول) إذا تبعتها نسخ خطية في غضون فترة زمنية معقولة (المادة 17 من القانون). وينص القانون على المحتوى المطلوب للطلبات (المادة 17 (1) والملحق).

وترد الأسباب الإلزامية والاختيارية للرفض في المادة 18 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. ويشمل ذلك إمكانية رفض المساعدة التي من شأنها أن تفرض عبئاً مفرطاً على موارد سانت لوسيا (المادة 18 (3) (ج)). ولا يدرج القانون السرية المصرفية ضمن أسباب رفض المساعدة ولا ينص على رفض المساعدة في الجرائم التي تنطوي على مسائل مالية.

ويجب أن يكون أي رفض لتقديم المساعدة مسبباً، إلا في حالة طلبات نقل السجناء (المادة 18 (6) و(7)).

وتضع المادة 12 (ب) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية قيوداً على استخدام الأدلة. ومع ذلك، لا ينص القانون على توفير ممر آمن للشهود والخبراء فيما يتعلق بفعل أو امتناع عن فعل سابقاً.

وعلى الرغم من أن القانون لا يقضي بأن تلتزم سانت لوسيا بأي طلبات للحفاظ على السرية، فثمة أحكام واضحة في السلطة المركزية والوكالات المنفذة متعلقة بالالتزام بقيود السرية، على نحو ما ورد في المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة. ويجري التحقق من الموظفين المسؤولين عن القضايا ويُطلب منهم التوقيع على قسم السرية.

وتتناول المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة إمكانية تقديم المساعدة من خلال تقنية التداول بالفيديو.

ولا ينظم قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية التكاليف العادية للمساعدة القانونية المتبادلة. وفي حالة وجود نفقات استثنائية، يجب على سانت لوسيا استشارة الدولة المقدمه للطلب ويجوز لها أن ترفض المساعدة إذا لزم الأمر (المادة 18 (4)).

ولا ينص القانون على إجراء مشاورات قبل رفض المساعدة.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد 48 و49 و50)

يمكن لهيئة الاستخبارات المالية أن تتبادل المعلومات بشكل تلقائي وعند الطلب من خلال آليات ثنائية ومتعددة الأطراف مثل مجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية (المادة 5 (2) (ز) من قانون منع غسل الأموال) ومذكرات التفاهم الثنائية (إذا طلبها النظراء الأجانب) (المادة 5 (2) (ح)). وتتسبب قوات الشرطة الملكية في سانت لوسيا إلى عضوية الإنتربول، وشبكة منطقة الكاريبي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والمجلس الكاريبي لإنفاذ القوانين الجمركية، ويمكنها أيضاً تبادل المعلومات المتاحة محلياً مع تلك الكيانات ومع النظراء الأجانب، دون الحاجة إلى إطار قانوني أو اتفاق رسمي. وتشمل منصات التعاون الأخرى معاهدة نظام الأمن الإقليمي، والمركز الإقليمي المشترك للاتصالات، ومركز الجماعة الكاريبية الإقليمي لدمج الاستخبارات. ويمكن لسانت لوسيا أن تعتبر الاتفاقية أساساً للتعاون المتبادل في مجال إنفاذ القانون استناداً إلى صك قانوني ذي صلة وبشرط المعاملة بالمثل.

ولم يدخل البلد في أي اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن التحقيقات المشتركة.

وباستثناء التسليم المراقب، يجوز استخدام أساليب التحقيق الخاصة وفقاً لقانون العقوبات (الفقرة 624 (4)) وقانون اعتراض الاتصالات. وتكون الأدلة المستمدة من هذه الأساليب مقبولة وفقاً لقانون اعتراض الاتصالات (المادتان 18 و25).

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توخياً لمواصلة تعزيز تدابير مكافحة الفساد، يوصى بأن تقوم سانت لوسيا بما يلي:

- ضمان إدراج جميع الأفعال المجرّمة المنصوص عليها في الاتفاقية بوصفها أفعال مجرّمة تستوجب التسليم بموجب قانون تسليم المطلوبين، ولا سيما في سياق التنقيحات الجارية للقانون (المادة 44 من الاتفاقية، الفقرتان 1 و7).
- النظر في اعتبار الاتفاقية الأساس القانوني لتسليم المطلوبين أو التخفيف، بدلاً من ذلك، من الشروط الصارمة لإتاحة التسليم في حالة عدم وجود معاهدة؛ ووضاً من ذلك، تُشجّع سانت لوسيا على إبرام معاهدات إضافية لتعزيز فعالية عمليات التسليم (المادة 44 من الاتفاقية، الفقرة 6).
- مواصلة الجهود من أجل التعجيل بإجراءات التسليم وتبسيط الشروط الإثباتية، بما يتفق مع القانون المحلي (المادة 44 من الاتفاقية، الفقرة 9).
- النظر في إدراج الأصل الإثني ضمن الأسباب التمييزية الأخرى التي ينبغي رفض طلب التسليم على أساسها (المادة 44 من الاتفاقية، الفقرة 15).
- النظر في الاعتراف بالاتفاقية كأساس قانوني للمساعدة القانونية المتبادلة وتوسيع نطاق البلدان التي يمكن أن تُمنح المساعدة بموجب قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لكي تشمل بلدانا غير البلدان الأعضاء في الكومنولث وبلدان المعاهدات المحددة (المادة 46 من الاتفاقية، الفقرة 1).
- عند تقييم مقتضيات ازدواجية التجريم، ضمان عدم رفض المساعدة بشأن الأفعال المجرمة المنصوص عليها في الاتفاقية التي لم تُجرّم محلياً، واتخاذ تدابير لتوفير مساعدة لا تتطوي على إجراءات قسرية في حالة عدم تحقّق ازدواجية التجريم؛ والنظر في تحديد عتبة للمسائل التي يمكن اعتبارها تافهة (المادة 46 من الاتفاقية، الفقرة 9).
- في حالات نقل السجناء عملاً بقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، توفير ممر آمن للسجناء فيما يتعلق بالجرائم السابقة والالتزام بإعادة السجناء دون تأخير (المادة 46 من الاتفاقية، الفقرتان 11 و12).
- اشتراط إبداء الأسباب عند رفض أي طلب لتقديم المساعدة، ويشمل ذلك حالات نقل السجناء (المادة 46 من الاتفاقية، الفقرة 23).
- النص على إجراء مشاورات قبل رفض المساعدة (المادة 46 من الاتفاقية، الفقرة 26).
- توفير ممر آمن للشهود والخبراء في الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بما سبق من فعل أو امتناع عنه (المادة 46 من الاتفاقية، الفقرة 27).
- تنظيم تكاليف المساعدة القانونية المتبادلة بما يتماشى مع الاتفاقية (المادة 46 من الاتفاقية، الفقرة 28).

تشجّع سانت لوسيا كذلك على الآتي:

- النظر في الاعتراف بالتسليم التبعي (المادة 44 من الاتفاقية، الفقرة 3).
- النظر في إدراج ممارسة التشاور مع الدولة المقدمة للطلب قبل رفض التسليم في مبادئها التوجيهية لتسليم المطلوبين (المادة 44 من الاتفاقية، الفقرة 17).
- النظر في اعتماد أحكام بشأن استخدام التسليم المراقب في القضايا التي تتطوي على أفعال تجرمها الاتفاقية (المادة 50 من الاتفاقية).